

في العمق

غياب التوازن بين الغرب والشرق
يقوي شوكة الشعبويين في أوروبا

اليمن المتطرف يشكك في نجاح إعادة توحيد ألمانيا



ثلاثة عقود منذ هدم جدار برلين لم تكن كافية لردم الهوة

لقوانين التكتل. وحتى على مستوى المؤسسات الأوروبية ومناصبها العليا يستأثر الغرب بثلاثة مناصب العليا، وهي رئاسة المفوضية الأوروبية ورئاسة البنك الأوروبي ورئاسة المجلس الأوروبي أيضا.

الشرق خارج رسم السياسات

كرست التوافقات بشأن التعيينات في المناصب العليا الأهم في الاتحاد الأوروبي سياسة أوروبية قديمة محورها الغرب وهامشها الشرق. بعد أن تم التوافق على تعيين الألمانية وفرنسية وإيطالي في المناصب الثلاثة الأهم داخل التكتل، فيما تم إهمال التوازن مع دول الشرق التي لم تفز بمجموعة باي منصب قيادي صلب تكفل مليء بالانقسامات يشكك الكثير من منتسبيه في جدوى مؤسساته.

وانتخب البرلمان الأوروبي مؤخرا الإيطالي الاستراتيجي الديمقراطي ريدفي ساسولي رئيسا في آخر منصب رفيع شاعر في الاتحاد الأوروبي بعد تعيين بين أربعين مرشحين رئيسيين في خطوة غير مسبوق. واختار القادة الأوروبيون وزيرة الدفاع الألمانية أورسولا فون دير لاين لرئاسة المفوضية الأوروبية ورئيسة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد كرئيسة للبنك المركزي الأوروبي.

وبينما تم الحفاظ على التوازن بين الجنسين عند اختيار المناصب العليا في الاتحاد الأوروبي، مع اختيار امرأتين من بين أربعة ترشيحات، تم إهمال التوازن بين الشرق والغرب ولم يجر اختيار أي سياسي من شرق أوروبا لتولي منصب كبير.

وبالرجوع إلى قضية الهجرة واللجوء أكثر المسائل خلافا داخل التكتل الأوروبي، ترفض دول الشرق التقيد بنظام دبلن الذي يتم بموجبه توزيع حصص كل دولة في استقبال المهاجرين وحجبه في ذلك "نحن لسنا دولا استعمارية ولن نتحمل نتائج قوى غرب أوروبا الاستعماري".

واعتماد دول غرب أوروبا أيضا على المحور الفرنسي الألماني، فإذا ما انفقت باريس وبرلين على شيء ما، فإن الاتحاد الأوروبي يمضي قدما بشأن هذا الاتفاق، أما إذا لم تتفقا، فلا يحدث شيء. لكن، اليوم تظهر العديد من الدول الأعضاء، خصوصا الجديدة، تمردا على القوة المركزية.

ويقضي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى تقاسم هذه التصورات، ولهذا السبب ينبغي على برلين وباريس وغيرهما أن تحاول دمج مجموعة فيسغراد (التشيك وهنغاريا وبولندا وسلوفاكيا) في مشاريع وأفكار حول مستقبل الاتحاد الأوروبي، لتعزيز وحدة الصف الأوروبي أولا وثانيا قطع الطريق أمام الشعبويين التي تعزز مثل هذه الفوارق شعبيتهم.

وعلى الرغم من تقليل القيادة الأوروبية من شأن الحركات اليمينية وإمكانية وصولهم إلى مراكز السلطة في غرب أوروبا تحديدا، فإن أول الغيث قطرة، ولا أدل على ذلك من تعزيز مكاسبهم في البرلمان الأوروبي الجديد ومشاركتهم في الحكم في إيطاليا وغيرها.

ليس شرق ألمانيا كغربها ولا غرب أوروبا كشرقيها، حقيقة تقر بها مختلف الحساسيات السياسية في القارة العجوز، ويؤكدها توزيع المناصب العليا في الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يقوي حجة الشعبويين واليمين المتطرف في انتقادهم للوحدة الأوروبية، وفي مطالبهم الانفصالية ودعواتهم إلى إعادة فتح ملفات الماضي ومراجعة التاريخ.

وتستهدف دعوة حزب البديل بالأساس صندوق تروماند الذي تم إنشائه سنة 1990، وهي سنة إعادة التوحيد التي ضمت فيها جمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية.

كان الصندوق مكلفا بخصوصية الشركات في ألمانيا الشرقية وامتد نشاطه إلى سنة 1994، لكنه أصبح اليوم محور اهتمام العديد من السياسيين في البلاد. ودعا يورغن بوهل، الذي ينتمي إلى الحزب اليميني البديل من أجل ألمانيا، إلى إنشاء لجنة تحقيق برلمانية للتحقيق في مهام تروماند. وقال إن الجروح ما زالت مفتوحة والعديد منها موجودة بسبب تروماند.

وأضاف "إذا أردنا أن نعرف مصادر عدم المساواة في التنمية بين الشرق والغرب، فعلينا أن ننظر إلى ما اقترهه تروماند".

هناك خيبة أمل بسبب نتائج التحول الديمقراطي والاقتصادي التي انتظرها سكان ألمانيا الشرقية منذ سنة 1990

ويستهدف خطاب الشعبويين الناجحين الذين يشعرون أنهم مازالوا يدفعون ثمن فشل إعادة التوحيد، بعد ثلاثين عاما. ويقول الباحث في معهد "إيفو" للأبحاث الاقتصادية في ميونيخ، فيليكس روسل "قد يكون لانخفاض عدد السكان الذي بدأ منذ سنة 1949 تأثير على الألمان الشرقيين، ويعد هذا التأثير أكبر مما كان متوقعا في السابق".

ويضيف "يتفاقم الوضع أكثر بسبب تراكم العوامل المثيرة للإحباط، ونذكر خيبة الأمل الأخيرة بسبب نتائج التحول الديمقراطي والاقتصادي التي انتظرها سكان الشرق منذ سنة 1990، والتي لم تغير مدى اتساع الفجوة بين الشرق والغرب".

ويركز الشعبويون حملاتهم على الجزئيات المجتمعية المثيرة للخلاف من أجل كسب تعاطف الغاضبين الذين اتسعت دائرتهم داخل المجتمع الضيق، وفي القارة الأوروبية عموما. وتتعدى قاعدة شرق-غرب المجتمع الألماني إلى دائرة أكثر اتساعا وشمولا، حيث تنطبق على غرب القارة وشرقيها. فدول أوروبا الشرقية ليست كنظيرتها الغربية، بل هي تابع لسياسات لا تشارك في وضعها بل تتحمل تداعياتها.

من هنا، لا غرابة في الانقسامات التي تعصف بالاتحاد الأوروبي في قضية الهجرة واللجوء. فدول أوروبا الغربية تسطر سياسات الهجرة ودول الشرق مضطرة للتقيد بها وتنفيذها استجابة

حلمى الهمامي
صحافي تونسي

برلين - كثيرا ما يُقنَى باللوم على النظام الشيوعي الذي حكم ألمانيا الشرقية في تكريس التمايز والهوة مع ألمانيا الغربية الذي حكمها النظام الرأسمالي باعتباره أكثر قدرة على لتكوين الثروة، لكن بعد ثلاثة عقود على توحيد الألمانيتين مازالت الفوارق على حالها.

في الشرق تنخفض الرواتب وترتفع نسب البطالة ومتوسط الأعمار. ففي براندنبورغ مثلا تبدو الأجور أقل بـ 20 بالمئة في المتوسط مما هي في ولايات الغرب. وبراندنبورغ هي الولاية التي تحيط ببرلين. هذا مع غياب الكثير من الخدمات في تلك المقاطعة التي هجرها الكثير من الشباب، إما نحو برلين وإما نحو بقية الولايات الغربية.

ودفعت هذه الهجرة إلى بروز ظاهرة أخرى وهي الفوارق السكانية بين الشرق والغرب. تقلص عدد السكان في ألمانيا الشرقية من 16 مليونا في عام 1989 إلى 12.5 مليون نسمة حاليا، في حين نما عدد سكان ألمانيا الغربية من نحو 60 مليون نسمة قبل 28 عاما إلى 64.6 مليون نسمة. وجاء في أحدث تقرير حكومي حول اوضاع توحيد الألمانيتين أن نسبة البطالة في ألمانيا الشرقية تصل إلى 7.6 في المئة مقارنة مع 5.3 بالمئة في ألمانيا الغربية. أما نسبة البطالة السببية في ألمانيا الشرقية فتبلغ على 8.4 بالمئة، أي ضعف ما هي الحال عليه في ألمانيا الغربية. وفي ما يتعلق بالدخل السنوي الشخصي في ألمانيا الشرقية فهو يعادل 73 بالمئة من الدخل في ألمانيا الغربية.

المشكلة إذن بالنسبة لألمانيا ليست اقتصادية بالأساس بقدر ما هي سياسية، لأن توحيد ألمانيا حدث بعد سنوات عديدة من الانقسام، ومازال بعض المواطنين، إلى اليوم، يخشون من الآثار الجانبية للعيش في دولة يتفاوت فيها الإنتاج الاقتصادي بهذا الشكل.

ويحتج الناشطون في الجزء الغربي، الأكثر حيوية من الناحية الاقتصادية، على أن أموالهم الضريبية يتم استخدامها لدعم البرامج الحكومية ورفع مستويات المعيشة في الجزء الأقل حظا. وهذا يفسر لماذا تتجاوز شعبية اليمين المتطرف في ألمانيا الشرقية شعبية الائتلاف الحاكم. ويتمتع حزب البديل من أجل ألمانيا اليميني المتطرف بأغلبية ساحقة في براندنبورغ.

اليمن المتطرف ينشئ التاريخ

مؤخرا، دعا حزب البديل من أجل ألمانيا اليميني المتطرف إلى تشكيل لجنة تحقيق في عملية خصخصة شركات ألمانيا الشرقية بين سنتي 1990 و1994.

محكمة دولية لمقاتلي تنظيم داعش الأجانب: المجتمع الدولي متردد أمام المطالب الكردي

كالإعدام الجماعي والاعتصاب والخطف والعقوبات الوحشية في مناطق سيطرته، عدا عن تنفيذ هجمات دامية حول العالم. ويقول الخبير في القانون الدولي محمود باتيل، القادم من جنوب أفريقيا على هامش مشاركته في مؤتمر عامودا، "تقضي الطريقة الأمثل بإنشاء المحكمة في المنطقة التي حصلت فيها الجرائم، لينتمكن أهالي المنطقة أنفسهم من المشاركة".

ويرى محللون أن محاكمات مماثلة من شأنها رد الاعتبار للضحايا، على عكس ما حصل في العراق الذي حاكم المئات من عناصر التنظيم في جلسات لم يدم بعضها سوى دقائق. ولا تتضمن قوانين الإدارة الذاتية حكم الإعدام، بعكس العراق الذي أصدرت محاكمه العشرات من الأحكام بالإعدام، آخرها بحق 11 فرنسيًا اعتقلوا في سوريا ونقلوا إلى العراق.

وما هي الية عمل المحكمة؟ وفق عبد الكريم عمر، ينتظر الأكراد من المجتمع الدولي توفير المساعدة في ما يتعلق بالمسائل اللوجستية والقانونية، بما في ذلك تطوير قوانينهم لتصبح متوافقة مع المواثيق الدولية، ويشير إلى أن المحكمة يجب أن تكون "مشتركة" وبالتالي "تتم محاكمة الإرهابيين بحسب القوانين المحلية بعدما يصار إلى تطويرها".

ويوضح "سيكون هناك قضاة محليون ودوليون، بالإضافة إلى محامين من الدول التي ينتمي مواطنوها إلى تنظيم داعش الإرهابي للدفاع عنهم". ويتعهد بأن هذه المحاكمات، إن حصلت، "ستكون مفتوحة أمام الإعلام".

ويرى باحثون أنه بالنظر إلى الجرائم الكبرى التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية، يجب الاعتماد على طاقم قضائي متمكن، وإضافة مصطلحات مثل "إبادة" و"جرائم ضد الإنسانية" و"جرائم حرب" إلى القوانين التي سيتم الاعتماد عليها.

ويقول نيبيل بوتي، محام فرنسي يقول إنه يمثل أربعة رجال فرنسيين فضلا عن عائلات أخرى متهمه بالتعاون مع التنظيم. إنه لاحظ "إصرارا من قبل الأكراد" لإنشاء المحكمة "حتى أنهم بدأوا بجمع الأدلة"، مشيرا إلى أن "كل الأشخاص المحتجزين أو المعتقلين كانوا يحملون أجهزةهم الخلوية"، ومن الممكن الحصول على معلومات منها.

ويقول مستيفن راب، الدبلوماسي الأميركي السابق المتخصص بقضايا جرائم الحرب، إنه بعد الحصول على الأدلة من الممكن محاكمة المتهمين أمام القضاء الكردي "وידعم دولي يشترط الالتزام بالقوانين الدولية".

ويطرح راب احتمالات عدة بينها أن يتلقى الأكراد دعما استشاريا من منظمة مختصة بالعمل مع أطراف غير حكومية لمراعاة القوانين الدولية وأن يمنح الأكراد الدول المعنية الحق باقتراح قضاء أو مدعين عامين أو محققين.

ما هي احتمالات نجاحها؟

رغم التفاؤل، يبدو إنشاء محكمة دولية في شمال شرق سوريا أمرا صعبا، إذ لا تحتفظ الإدارة الكردية باعتراف دولي. كما أن حماية الشهود في بلد تمرقه الحرب، وحيث يقتل سكان المدينة ذاتها بعضهم البعض، تشكل تحديا معقدا.

ويطلب إنشاء هذه المحكمة وقتا طويلا، إذ يجب وضع الإجراءات القضائية، وتدريب القضاة والمحامين حول هذه المسائل المعقدة. ولم يلق المشروع حتى الآن موافقة دولية وإن كانت بعض الدول أبدت انفتاحا عليه. وأعلنت فرنسا في مايو أنها تدرس "اللية قضائية" دولية لمحاكمة الجهاديين.

ووفق راب، في غياب الاهتمام الدولي، قد يبقى المقاتلون الأجانب في السجون الكردية لسنوات طويلة من دون محاكمة، ما يشكل "خطرا"، كون السجون قد تشكل سببا لانتعاش التنظيم. ويقول راب إن إبقاعهم في السجون لفترة طويلة سيكون أيضا مكلفا بقدر إنشاء محكمة دولية، لكن الفرق أن الأخيرة من شأنها المساهمة "في أمن واستقرار المنطقة".

مع تلك الدول الأوروبية في تسلم رعاياها من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية، يبقى مصير المعتقلين الأجانب مجهولا، فيما تحاول قوات سوريا الديمقراطية الضغط على المجتمع الدولي لإنشاء محكمة خاصة للنظر في قضايا هؤلاء الجهاديين، لكن تحديات كثيرة تقف عائقا أمام إنشاء هذه المحكمة، منها ما يتعلق بشرعية المنطقة الكردية في حد ذاتها ومنها ما يتعلق بالقوانين الأوروبية، وهل يمكن حقا تطبيق هذه القوانين على ما حدث على بعد الآلاف من الكيلومترات، كما هل ستقبل هذه الدول بأن يكون الإعدام من بين الأحكام الصادرة على مواطنيها؟

القاسملي (سوريا) - منذ إعلانهم القضاء على "خلافة" تنظيم الدولة الإسلامية، وضع أكراد سوريا نصب أعينهم تشكيل محكمة دولية في مناطق سيطرتهم لمحاكمة المئات من الجهاديين الأجانب المعتقلين لديهم، مع إجماع بلدانهم على استعدادهم لحسابتهم على أراضيها.

جمع الأكراد في بداية الشهر الحالي العشرات من الخبراء والباحثين والمحامين من دول غربية وعربية، في مؤتمر استضافته مدينة عامودا في شمال شرق سوريا. وركزت النقاشات بشكل خاص على كيفية إنشاء محكمة لحاسبة مقاتلي التنظيم، رغم العقبات الكبيرة أمامها.

ويقدر المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، عدد مقاتلي داعش الأجانب، الذين تعتقلهم قوات سوريا الديمقراطية في سجونها بنحو ألف مقاتل، بينما تحتجز في مخيمات تديرها في شمال شرقي سوريا نحو 13 ألفا من أفراد عائلات مقاتلي التنظيم الأجانب من نساء وأطفال.

وترفض الدول الأوروبية استعادة مواطنيها الذين توجهوا إلى سوريا للقتال في صفوف تنظيم داعش، لمحاكمتهم، وذلك بسبب غياب التحقيق الميداني وغياب وثائق مؤكدة، ولأن قوات سوريا الديمقراطية التي تحتجزهم ليست حكومة.

لماذا محاكمتهم في سوريا؟

تعد قوات سوريا الديمقراطية ووزاعها العسكرية وحدات حماية الشعب الكردية، إحدى أبرز القوى التي حاربت تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا. وأعلنت في 23 مارس القضاء على "الخلافة" المزعومة بعد سيطرتها على آخر جيب للجهاديين في شرق سوريا. وخلال خمس سنوات من المعارك، اعتقلت تلك القوات الآلاف من المشتبه بانتمائهم إلى التنظيم، بينهم نحو ألف مقاتل أجنبي من عشرات الجنسيات، الآسيوية والأوروبية والغربية. ويات سجون القوات الكردية مكتظة إلى حد كبير. ورغم بدء الإدارة الذاتية الكردية محاكمة الجهاديين السوريين في محاكمها المحلية، إلا أن مصير الأجانب

أجرى الأكراد لقاءات مع عدد من الدول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وغيرها. ويقول عبد الكريم عمر "فسي لك لقاءتنا لم نر أي طرف يعارض ضرورة تشكيل هذه المحكمة أو ضرورة محاكمة هؤلاء المجرمين".

وتحتفظ الإدارة الذاتية بتمسكها بمطالبة الدول المعنية باستعادة 12 ألفا من نساء وأطفال الجهاديين الأجانب، لكن الاستجابة تبقى محدودة جدا، مع استعادة 13 دولة فقط 300 منهم على الأقل. ويواجه مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية تهم ارتكاب جملة من الجرائم

